

محددات كفاءة الأداء المالي وأثرها على قياس الأرباح دراسة قياسية على المصارف التجارية الليبية للفترة من 2000-2018

أ. وليد رمضان سالم
قسم التمويل والمصارف
جامعة طرابلس

د. أحمد عمر صوان
قسم التمويل والمصارف
الجامعة لأسمرية الإسلامية
a.suwan@asnarua.edu.ly

د. رضا منصور شيته
قسم التمويل والمصارف
جامعة طرابلس
R.shita@uot.edu.ly

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على محددات كفاءة الأداء المالي المفسرة لقياس الأرباح للمصارف التجارية بدراسة العلاقة بين (نسبة القدرة على جذب الودائع، نسبة سيولة المصرف، حجم المصرف) على كفاءة الأرباح ممثلة (معدل العائد على الأصول)، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر تغير (نسبة القدرة على جذب الودائع، نسبة سيولة المصرف، حجم المصرف) على الربحية المصرفية، وتم صياغة مشكلة الدراسة في معرفة العوامل المحددة لكفاءة الأداء المالي التي تؤثر على الأرباح للمصارف التجارية الليبية، وكانت نتائج الدراسة في وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية نسبة القدرة على جذب الودائع ونسبة درجة السيولة، على معدل العائد على الأصول في سواء بعد استبعاد حجم المصرف وفي ظل حجم المصرف، كما اوصت الدراسة باستثمار جزء من الفوائض المالية في منتجات متنوعة عن طريق تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية وتقديم أنشطة تمويلية جديدة إضافية مبنية على دراسات الجدوى الاقتصادية، بحيث يصبح لها الأثر القوي على الأداء العام لكي تضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في المدى الطويل.

1.1 المقدمة

تسعى المصارف التجارية المساهمة إلى تحقيق مجموعة أهداف، لعل من أهمها تحقيق عائد مجز للمساهمين يزيد على الأقل على العائد الخالي من المخاطر، والمحافظة على قيمة الأموال المستثمرة من التآكل بسبب مخاطر التضخم، والقيمة الزمنية للنقود، مع العمل على تنمية تلك الأموال، واستغلال جميع الفرص المتاحة أمامها للاستثمار في سبيل تحقيق أهدافها، وتعكس القوائم المالية للمصارف نتيجة نشاطها ومدى كفاءة الإدارة في استثمار تلك الأموال، فلا يكون أمام المساهمين فيها سوى تقييم الربحية باستخدام الأساليب العلمية لتحليل القوائم المالية لتقييم أداء إدارات تلك المصارف، فقد تظهر القوائم المالية تحقيق أرباح للمصارف، ولكن عند تحليل القوائم المالية للمصارف ومقارنة صافي الربح بإجمالي المبالغ المستثمرة أو حقوق الملكية فإن النسبة تكون متدنية، مما يعطي انطباعاً على عدم قدرة إدارة المصرف على توليد أرباح كافية، وفي كل الأحوال، فإن تقييم الربحية للمصارف التجارية باستخدام الأساليب العلمية لتحليل القوائم المالية كجزء من تقييم الأداء أصبح أمراً ضرورياً، سواء للإدارة للوقوف على نقاط القوة والضعف بالمصرف، أو للمساهمين الحاليين أو المستثمرين الذين

يرغبون في استثمار أموالهم في تلك المصارف التجارية للاطمئنان على سلامة أموالهم، وقدرة تلك الإدارات على استثمارها بالشكل الصحيح، من جانب آخر تلعب المصارف في عالم الأعمال أهمية متزايدة، حيث أن دورها لا يخفي على أحد، إذ ارتبط وجود نظام مصرفي قوى ومتطور في أي بلد من البلدان بتطور أنظمتها الاقتصادية التي تنعكس بالتأكيد على نواحي الحياة الأخرى كافة، وهذا الأمر ينطبق بصورة واضحة وجلية على ليبيا لما مر بها من فترات تحول اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وكثيرة متنوعة في العقود الماضية.

2.1 مشكلة الدراسة

إن الهدف الرئيسي للمصارف التجارية هو التحقيق المزيد من الأرباح وذلك لأن الربحية عام هام لأي مصرف من أجل الاستمرار في عمله، ومن هذا المنطلق فإن تحديد محددات كفاءة الأداء المالي المؤثرة في قياس ربحية المصارف بهدف تحسين أدائها وهو ما ينعكس على مختلف القطاعات الاقتصادية وانطلاقاً من الأهداف الأساسية لإدارة المصارف التجارية ألا وهو تحقيق الربحية وتعظيمها وهو عن طريق توظيف الأموال التي يحصل عليها من مختلف المصادر بأعلى كفاءة ممكنة، و في ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هي العوامل المحددة لكفاءة الأداء المالي التي تؤثر قياس الأرباح للمصارف التجارية الليبية؟

3.1 هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محددات كفاءة الأداء المالي المفسرة لقياس الأرباح للمصارف التجارية بدراسة العلاقة بين (نسبة القدرة على جذب الودائع، نسبة سيولة المصرف، حجم المصرف) على كفاءة الأرباح ممثلة (معدل العائد على الأصول)، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر تغير (نسبة القدرة على جذب الودائع، نسبة سيولة المصرف، حجم المصرف) على الربحية المصرفية، كذلك محاولة محددات كفاءة الأداء المالي المفسرة لقياس الربحية، والتعرف على مفهوم ربحية المصارف التجارية والمتغيرات المؤثرة منها وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بمستويات قياس الربحية في المصارف التجارية الليبية.

4.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية نسبة القدرة على جذب الودائع ونسبة درجة السيولة، على معدل العائد على الأصول بعد استبعاد حجم المصرف.

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة جذب الودائع على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية.

الفرضية الرئيسية الثانية

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية نسبة القدرة على جذب الودائع ونسبة درجة السيولة، على معدل العائد على الأصول في ظل حجم المصرف.

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة جذب الودائع على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية في ظل حجم المصرف.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية في ظل حجم المصرف

5.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، والذي يتناول محددات الأداء المالي التي تؤثر على مستويات كفاءة الأرباح المصرفية، حيث تشكل محددات كفاءة الأداء المالي المفسرة لكفاءة الأرباح للمصارف التجارية (نسبة القدرة على جذب الودائع، نسبة سيولة المصرف، حجم المصرف) تأثيراً كبيراً في المصارف التجارية إذ إن تقلبها وتغيرها يعرض المصرف لمخاطر، والتي تهدد ربحيته ونظراً إلى أن المصارف التجارية تتعرض لهذه المخاطر فلا بد من دراسة تأثيرات المحددات المفسرة لكفاءة الأرباح للمصارف التجارية، كما أن حجم الفوائض المالية للمصارف التجارية يمكن أن يسهم في عمليات الاستثمار والتمويل في الاقتصاد بشكل عام وسوق الأوراق المالية بشكل خاص، وبالتالي قد يقدم تحليل محددات كفاءة الأداء المالي بعض الرؤى لمتخذي القرار والمشرعين حول تقييم ربحية المصارف التجارية الليبية ومساعدة لجنة الإدارات المصارف في محاولة معالجة أوجه القصور الموجودة بها، وخصوصاً استثماراتها في الودائع، وإيجاد الحلول العلمية لها سعياً للارتقاء بأداء المصارف للأفضل، بشكل يحقق الأهداف المرجوة من تكوينها.

6.1 منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الكمي في الدراسة، حيث أنه يهتم بالتعرف على مظاهر المشكلة ويشمل تحليل البيانات وقياسها للتوصل إلى توصيف دقيق للمشكلة ونتائجها وقد اقترن ذلك بإجراء تجربة كمية إحصائية تعزز إمكانية الاستقراء منهجاً علمياً، وتم إتباع منهج دراسة الحالة باعتبار أن الدراسة مقنصرة على دراسة حالة المصارف التجارية الليبية.

7.1 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات اللازمة لإجراء تحليل أثر المحددات المفسرة لكفاءة الأرباح للمصارف التجارية (نسبة القدرة على جذب الودائع، نسبة سيولة المصرف، حجم المصرف) كمتغير مستقل على ربحية المصرف، يتطلب استخدام المقاييس التالية:

1.7.1 المتغير التابع

نسب مؤشر العائد على الأصول.

صافي الربح بعد الضريبة

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

1. نسبة العائد على الأصول (R O A) =

2.7.1 قياس المتغيرات المستقلة

المحددات المفسرة لكفاءة الأرباح للمصارف التجارية (نسبة القدرة على جذب الودائع، نسبة سيولة المصرف، حجم المصرف):

نسب القدرة على جذب الودائع، وتقاس

إجمالي الودائع

$$\frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

1. نسبة القدرة على جذب الودائع =

نسبة درجة سيولة المصرف.

إجمالي القروض

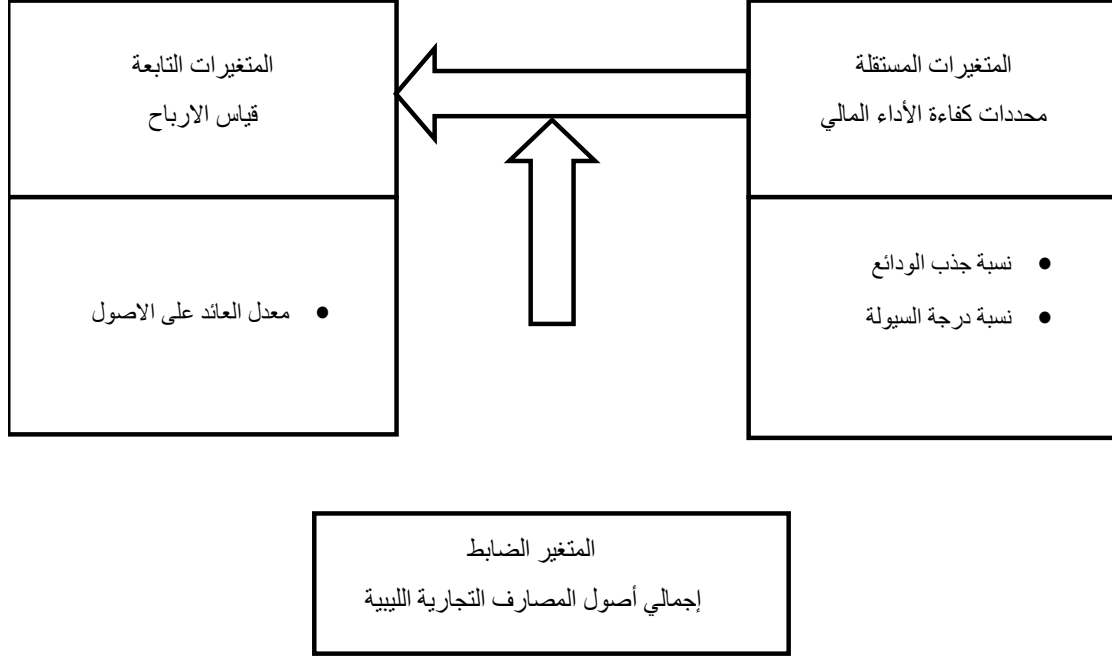
$$\frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

2. نسبة درجة سيولة المصرف =

حجم الأصول = لوغاريتم الطبيعي لأصول

8.1 انموذج الدراسة

الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى دراسة (Ahmed 2012)⁽¹⁾

9.1 حدود الدراسة

غطت فترة الدراسة 17 سنة متصلة تبدأ من سنة 2000 إلى سنة 2018 حيث روعي في اختيار فترة الدراسة، إدخال أكبر عدد ممكن من السنوات وهي فترة تفي بمتطلبات التحليل الإحصائي، فضلاً عن أنها كافية للحصول على نتائج تعكس إلى حد كبير الواقع الفعلي لموضوع الدراسة، وتعد فترة الدراسة أطول فترة تتناولها دراسة تتعلق بالمصارف التجارية الليبية.

10.1 الدراسات السابقة

تناول الأدب المالي والتمويلي عددا من الدراسات التي أختبرت ربحية المصارف وأثر بعض من العوامل فيها، حيث قام كل من Molyneux and Thornton عام 1992 باختبار ربحية المصارف في عدة بلدان حيث تم اختيار 18 بلداً أوروبياً لبيانات من سنة 1986-1989 بحيث تم اختبار عدد من العوامل (الملكية، درجة التركيز المصرفي، الفائدة على السندات، نمو الطلب على النقود ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول، ونسبة النقد والأوراق

⁽¹⁾Ahmed Bilal (2012). Managing credit risk in Islamic banking. Directory of Social Sciences Articles publications July 2011, Vol. 1, No. 1.

المالية إلى الأصول ونسبة المصروفات الإدارية إلى الأصول) وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومهمة بين الربحية والعائد على الملكية ومستوى معدل الفوائد.

وفي تونس قام Naceur عام 2001 بدراسة العوامل التي تؤثر على أداء المصارف التونسية للفترة من 1980-1995 حيث توصل إلى أن أفضل المصارف المتطورة تبذل جهودا أكبر للحصول على أفضل العمولات المصرفية، وأن أفضل المصارف هي التي تمتلك ودائع مصرفية أكبر وأخيرا إن أفضل المصارف التي تمتلك حقوق ملكية أكبر.

من جانب آخر، فقد قام Chirwa عام 2003 بدراسة العلاقة بين هيكل السوق وربحية المصارف التجارية في مالواى باستخدام سلسلة بيانات الفترة 1974-1994، حيث وجد العلاقة طويلة بين الربحية من جهة وتركيز الملكية من جهة أخرى، ونسبة الأصول إلى رأس المال، ونسبة القروض إلى الأصول والودائع من جهة أخرى.

وفي تركيا قام كل من Guven and Onur عام 2009 بدراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التركية حيث وجدوا أن هناك علاقة ايجابية بين نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وربحية المصارف، كذلك في تركيا تناول الباحثان Deger and Adem عام 2011 أثر المحددات المصرفية وبعض محددات سياسات الاقتصاد الكلي في ربحية المصارف التركية، وقد تم قياس ربحية المصارف من خلال معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم المصرف ودخل غير الفوائد مع الربحية بينما كانت العلاقة السالبة فتمثلت في حجم المحفظة الائتمانية والقروض تحت المتابعة مع الربحية، أما Sehrish Gul وزملائه عام 2011 فقد اختبروا العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في باكستان حيث اختبروا أثر كل من الأصول والقروض والملكية والودائع والنمو الاقتصادي والتضخم ومؤشر السوق المالي على مؤشرات الربحية متمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وتوصلت الدراسة إلى دليل قوي لوجود تأثير للعوامل الخارجية والداخلية على الربحية، وفي أمريكا فقد تناول Hoffmann عام 2001 محددات ربحية المصارف الأمريكية قبل الأزمة المالية العالمية وقد استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات كمحددات للربحية منها خاص بالمصارف وأخرى تتعلق بظروف الاقتصاد الكلي، أما الربحية فقد تم قياسها من خلال كفاءة العائد على حقوق الملكية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الطلب على الودائع ومصاريف الفوائد من جهة ومع الربحية من جهة أخرى، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عمر المصرف والربحية المصرفية.

أما دراسة (Ana et al, 2011) فقد هدفت إلى البحث في محددات الربحية لمجموعة من المصارف الكرواتية وقد تم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول وتم استخدام نظام GMM لتقدير الإحصائي لدراسة

العلاقة بين الربحية ومحدداتها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها وجود علاقة طردية بين مؤشر نمو القروض ومؤشر رأس المال مع الربحية، كذلك وجود علاقة عكسية بين نسبة الودائع على القروض مع الربحية.

كما هدفت دراسة (Ally, Z, 2014) إلى دراسة محددات ربحية المصارف التجارية في الاقتصاديات المتطورة- حالة تنزانيا- وقد حددت الدراسة محددات ربحية المصارف التجارية من خلال متغيرات مرتبطة بعمل المصارف وأخرى خارجية ترتبط بالاقتصاد الكلي، بينما قياس ربحية المصارف من خلال معدل العائد على الأصول وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من حجم المصرف، كفاية رأس المال والسيولة، مع الربحية.

دراسة (Adeusi et al, 2014) تناولت محددات ربحية المصارف في نيجيريا وقد تم التعبير على الربحية من خلال معدل العائد على الأصول بينما تم التعبير على محددات الربحية من خلال مجموعة من المتغيرات خاصة بالمصارف وأخرى خاصة بالاقتصاد الكلي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وجود علاقة عكسية بين جودة الأصول وكفاءة الإدارة والنمو الاقتصادي مع ربحية المصارف.

دراسة (Rahman et al, 2015) هدفت الدراسة على معرفة أثر بعض المحددات المصرفية المتعلقة بطبيعة عمل المصارف، وبعض المحددات الاقتصادية على ربحية المصارف والتي تم التعبير عنها من خلال ثلاثة مؤشرات، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وصافي دخل الفوائد وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من (مئاة رأس المال، حجم المصرف،) مع الربحية

كما هدفت دراسة (هناوي، عبدالرزاق، 2017) إلى تحليل المحددات الداخلية لربحية المصارف التجارية المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية خلال الأزمة التي تمر بها سوريا وقد تم التعبير على الربحية من خلال مقياس معدل العائد على الأصول أما المتغيرات المستقلة فتمثله بالمحددات الداخلية وهي عمر المصرف وحجم المصرف ونسب رأس المال ومؤشر التسهيلات الائتمانية وجودة الائتمان وكفاءة الإدارة وكفاءة التكاليف ومعدل الإيداعات المصرفية ومعدل الاستثمار في الأوراق المالية.

الجانب النظري

1.2 الودائع المصرفية واستراتيجيات جذبها

تعرف الوديعة المصرفية بأنها مبلغ من المال يمنحها الزبون إلى المصرف وفق عقد يسمح للزبون بالاستفادة من خدمات المصرف، ويمكنه من سحب الوديعة وفق صيغة يتفق عليها، وقد يحصل على فائدة معينة ويوجب الزبون حماية الوديعة والمحافظة عليها، فيما يسمح للمصرف استغلالها بالصيغة التي يراها مناسبة لفترة محددة أو غير محددة.

1.1.2 الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع المصرفية

يتفق معظم الباحثين في المجال المصرفي على وجود استراتيجيتين أساسيتين لجذب الودائع المصرفية والتي يمكن للبنوك اعتمادها لتنمية حجم ودائعها والمتمثلة في:

1- استراتيجية المنافسة السعرية: وتتمثل هذه الاستراتيجية بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين، وبالرغم من أهمية هذه الاستراتيجية ليس في النشاط المصرفي فحسب، إنما في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، إلا أن بعض التشريعات المصرفية لا تسمح بدفع فوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يقلل من دور هذه الاستراتيجية في جذب الودائع.

2- استراتيجية المنافسة غير السعرية: وهي الاستراتيجية التي لا تستند إلى دفع فوائد على الودائع وإنما تسعى إلى تقديم خدمات مختلفة بأسعار تنافسية، أي أنها تستند إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التي تساعد أو تساهم في جذب العميل، وتحفيزه لإيداع أمواله لدى البنوك (أوصغير، 2018، ص ص 89-92).

إجمالي الودائع

نسبة القدرة على جذب الودائع =

إجمالي الأصول

2.2 السيولة

وتعرف بأنها القدرة على توفير النقد لتلبية الاحتياجات على أساس يومي وذلك عند ظهورها لذلك يجب على الشركات أن تكون قادرة على توليد ما يكفي من المال لتغطية الالتزامات قصيرة الاجل حتى تعتبر بأنها شركات ذات طابع سيولي(فريحات، 2019، ص8).

إجمالي القروض

نسبة درجة سيولة المصرف =

إجمالي الودائع

3.2 معدل العائد على الأصول

يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى قدرة إدارة المصرف في تشغيل الأصول المتاحة في تحقيق أرباح، وذلك بغض النظر عن وسائل التمويل المتاحة (أبوزيد 2009، ص164)، ويمكن قياس هذا المعدل بالمعادلة التالية:

معدل العائد على الأصول = (صافي الربح بعد الضرائب) / (مجموع الموجودات) (مطر، 2010، ص33).

وتعتبر هذه النسبة جيدة لمقارنة ربحية المؤسسات المختلفة في استخدامها للأصول العاملة، وكذلك فهي معيار مناسب لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المؤسسة، وتحقق هذه النسبة الأهداف التالية (كراجة، 2006، ص200):

- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض والاقراض وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الاقتراض، ويعكس هذا المعدل الكفاءة التشغيلية، وتعتبر أفضل النسب والمعدلات للمقارنة بين المؤسسات المختلفة (الشوارة، 2013، ص317).

- إن معدل العائد على الأصول له أهمية كبيرة بالنسبة لجميع المؤسسات، حيث أنه يعبر عن العائد على الاستثمارات في جميع الأصول، وبالتالي فهو يقيس مدى كفاءة المصرف في استخدام أصوله، حيث تعتمد هذه النسبة إلى حد كبير على الأرباح التي تحققت من هذه الأصول (العكاشي، 2015، ص93).

الجانب الإحصائي

1.3 مجتمع وعينة الدراسة

ويتكون من عينة من المصارف التجارية الليبية وذلك بالاعتماد على البيانات المالية الخاصة بالمصارف التجارية الليبية للفترة (2000 - 2018)

الجدول رقم (1): المصارف التجارية الليبية (1)

سنة التأسيس	المصرف
1951	مصرف الجمهورية
1964	مصرف الصحاري
1970	مصرف التجاري الوطني

المصدر من إعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف التجارية الليبية المختارة.

2.3 النموذج القياسي المستخدم لاختبار فرضية الدراسة:

يتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلة التالية:

$$1.2.3.\pi = \alpha + \sum \beta_i(x_i) + \varepsilon$$

$$2.2.3\pi = \alpha + \beta_1(x_1) + \beta_2(x_2) + \beta_3(x_3) + \varepsilon$$

حيث: π = تمثل العائد على الأصول ويستخرج بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول ويعبر عنه بربحية المصرف.

(1) اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية لسنة 2019

α = المقطع الثابت للنموذج.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ = حساسية المحددات المفسرة لكفاءة الأرباح للمصارف الجمهورية، التجاري الوطني، الصحاري التجاري.

(x_1) = ويعبر عنه نسبة القدرة على جذب المدخرات.

(x_2) = ويعبر عنه نسبة سيولة المصرف.

(x_3) = ويعبر عنه لوغريتم حجم المصرف.

(ε) = الخطأ العشوائي.

3.3 وصف متغيرات الدراسة

يعرض هذا المبحث الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في نسبة جذب الودائع، ونسبة درجة السيولة، والمتغير التابع معدل العائد على الأصول، والمتغير الضابط وهو حجم المصرف، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بمصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف التجاري الوطني، وذلك للفترة الممتدة من (2000-2018).

الجدول رقم (2): وصف متغيرات الدراسة لعينة المصارف التجارية الليبية مجتمعة

حجم المصرف	نسبة جذب الودائع	نسبة درجة السيولة	معدل العائد على الأصول	
9.902446	0.830877	0.318421	0.003298	Mean المتوسط الحسابي
9.994976	0.840000	0.240000	0.003000	Median الوسيط
10.57808	1.150000	0.930000	0.011000	Maximum أعلى قيمة
9.200812	0.640000	0.020000	-0.007000	Minimum أدنى قيمة
0.424497	0.076047	0.219364	0.003201	Std. Dev. الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

يعرض الجدول (2) وصفاً لنسب المتغيرات المستقلة والتابعة خلال فترة الدراسة (2000-2018)، حيث نلاحظ أن عينة المصارف التجارية الليبية في المتوسط قد حققت زيادة في صافي الدخل وساهم ذلك في زيادة العائد على الأصول وذلك خلال فترة الدراسة، كما أن نسب درجة السيولة ونسبة جذب الودائع تعتبر جيدة وذلك خلال فترة الدراسة.

4.3 اختبار ملائمة النموذج

لاختبار مدى ملائمة نموذج الدراسة لقياس محددات كفاءة الأداء المالي وأثرها على قياس الأرباح وذلك للمصارف التجارية الليبية تم إجراء الاختبارات التالية:

1.4.3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

من خلال الاختبارات التي أجريت على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرات غير مستقرة عند المستوى حيث أن قيمة الاحتمالية أكبر من (0.05)، والجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار استقراريه سلاسل متغيرات الدراسة عند المستوى.

الجدول رقم (3) نتائج اختبار استقراريه سلاسل متغيرات الدراسة عند المستوى

النتيجة	ADF		Levin-Lin-Chu		الاختبار المتغير
	الاحتمالية P-Value	قيمة محتسبة لمربع كاي	الاحتمالية P- Value	قيمة محتسبة لمربع كاي	
غير ساكن	0.2072	-0.81604	0.0871	-1.35866	العائد على الأصول
غير ساكن	0.2558	-0.65623	0.3197	-0.46863	نسبة جذب الودائع
غير ساكن	0.2108	-0.80351	0.4568	-0.10844	نسبة درجة السيولة
غير ساكن	0.5898	0.22699	0.7933	0.81809	حجم المصرف

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

ومن خلال قيمة احتمالية الاختبار (P-value) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05)، وعليه تم أخذ الفرق الأول لكل سلسلة من سلاسل متغيرات الدراسة، حيث أصبحت جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، ويتضح ذلك من قيم الاحتمالية والتي هي أقل من مستوى المعنوية لإحصائية (0.05)، ويوضح الجدول (4) نتائج اختبار استقراريه سلاسل متغيرات الدراسة عند الفرق الأول.

الجدول رقم(4) نتائج اختبار استقراريه سلاسل متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

النتيجة	ADF		Levin-Lin-Chu		الاختبار المتغير
	الاحتمالية P-Value	قيمة محتسبة لمربع كاي	الاحتمالية P- Value	قيمة محتسبة لمربع كاي	
ساكن	0.0007	-3.18133	0.0002	-3.52847	العائد على الأصول
ساكن	0.0007	-3.19323	0.0004	-3.37769	نسبة جذب الودائع
ساكن	0.0101	-2.32187	0.0049	-2.58476	نسبة درجة السيولة
ساكن	0.0479	-1.66577	0.0049	-2.58075	حجم المصرف

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول رقم(4) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحده (عدم استقرار البيانات) ونقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة (البيانات مستقرة)، وبالتالي جميع سلاسل متغيرات الدراسة أصبحت مستقرة عند الفرق الأول.

2.4.3 اختبارات تحديد نموذج الدراسة المناسب

وفقاً لأسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تم تقدير ثلاث نماذج، نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، ونموذج التأثيرات الثابتة، ويبين الجدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة:

الجدول رقم (5) يبين نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة لمحددات كفاءة الأداء المالي وأثرها على قياس الأرباح للفترة (2000-2018)

نموذج التقدير		معالم ومتغيرات النموذج	
التأثيرات الثابتة	التجميعي	المعامل	نسبة جذب الودائع
-0.015537	-0.013933	المعامل	نسبة جذب الودائع
0.0352	0.0426	الاحتمالية	
0.002017	0.002800	المعامل	نسبة درجة السيولة
0.4323	0.2339	الاحتمالية	
0.015565	0.013984	المعامل	ثابت الانحدار
0.0218	0.0258	الاحتمالية	
0.247906	0.230473	معامل التحديد R^2	
0.190052	0.201971	معامل التصحيح $AdjR^2$	
4.285067	8.086466	قيمة F المحسوبة	
0.004518	0.000847	Sig. F*	
1.059314	1.036257	D-W	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

وتعد عملية تحديد النموذج الأفضل لتقدير معالم نموذج الدراسة الخطوة الأولى في التحليل الإحصائي، وذلك لأنها تعطينا فكرة واضحة عن مدى ملائمة وقدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، ومن خلال الجدول السابق تبين انه لا يمكن تحديد النموذج الأفضل بشكل دقيق، لذلك تم الذهاب إلي اختبار (لانجرانج) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة.

3.4.3 اختبار لانجرانج

تم استخدام اختبار لانجرانج للمفاضلة بين نمودجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وذلك حسب الجدول رقم (6):

الجدول رقم (6) بين نتائج نموذج لانجرانج

Prob.	d.f.	Statistic	Test
0.0620	3	7.334726	Breusch-Pagan LM
0.0768		1.769644	Pesaran scaled LM
0.1762		1.352488	Pesaran CD

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ونستخلص مما سبق إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأفضل وبالتالي يتم استبعاد كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

5.3 اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)

تعد مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه استخدام تحليل الانحدار المتعدد، بحيث لا تكون مستقلة بشكل تام (الساعدي، 2015، ص367)، ويتم اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرات باستخدام قيمة (Prob)، فإذا كانت (Prob.>0.05)، فذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي (أبووادي،

2017، ص29)، حيث إن مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة توجد عندما يكون معامل الارتباط بين المتغيرات أكبر من 0.75، وتم اقتراح أنه يجب تصحيح الارتباط فوق 0.8 بين المتغيرات المستقلة أخيراً، حيث يوجد جدال بأن معامل الارتباط أقل من 0.9 قد لا يسبب مشكلة خطيرة متعددة الأقطاب، على عكس ذلك هناك جدال بأن أي معامل ارتباط فوق 0.7 قد يتسبب في مشكلة متعددة الأبعاد خطيرة تؤدي إلى تقديرات غير فعالة ونتائج أقل موثوقية، وتتبنى هذه الدراسة النظرة الأكثر محافظة من بين الأخرى وتقبل مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة إذا كانت القيمة تتجاوز 0.7 (Ayano، 2016، ص50)، والجدول رقم (7) يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (7) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

نسبة درجة السيولة	نسبة جذب الودائع	t-Statistic
	1.000000	نسبة جذب الودائع
1.000000	-0.662413 0.0000	نسبة درجة السيولة

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10
يبين الجدول (7) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة قد كانت جميعها لا تتجاوز أحد هذه المعاملات القيمة (0.70) وهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ جميع المتغيرات المستقلة لديها قوة ارتباط منخفضة، مما يعني عدم وجود أي ارتباط متعدد.

6.3 اختبار التوزيع الطبيعي (Normality)

ويحتوي هذا الاختبار على التوزيع الطبيعي للأخطاء الناتج من تقدير النموذج المقدر ووفقاً لإجراء يتم اختبار فرضية حول معلمة النموذج، حيث يجب لوفاء بالافتراض المعتاد، أي الافتراض الطبيعي وهو حول متوسط البقايا وهو صفر، وفي هذه الدراسة، تم فحص الحالة الطبيعية للبيانات مع إحصاء اختبار Jarque-Bera، ولاحظت أن إحصائيات Jarque-Bera لن تكون مهمة للإزعاج الذي يتم توزيعه عادة حول المتوسط، وتتم صياغة فرضية الاختبار الطبيعي على النحو التالي:

H_0 : يتم توزيع مصطلح الخطأ بشكل طبيعي

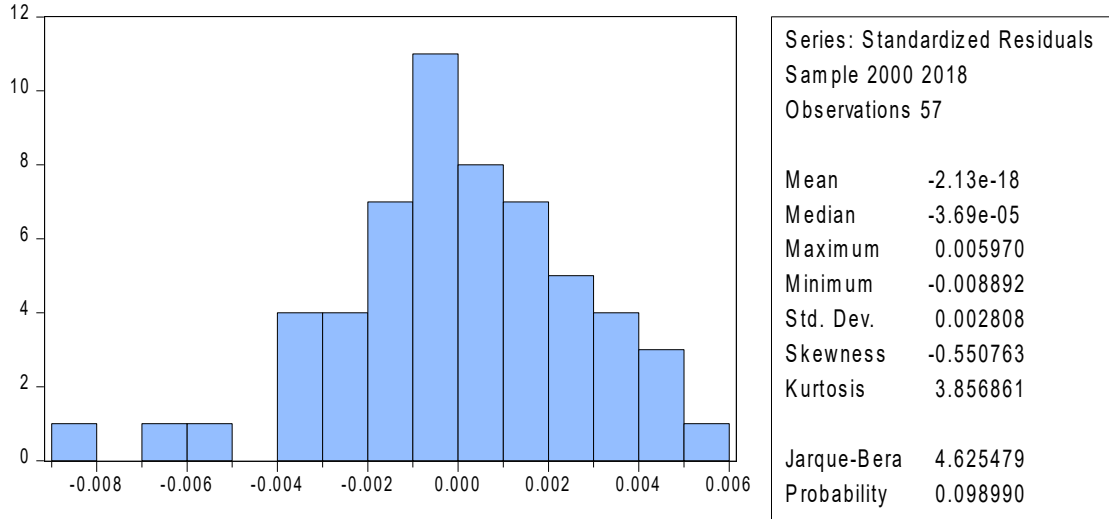
H_1 : لا يتم توزيع مصطلح الخطأ بشكل طبيعي

$$\alpha = 0.05$$

قاعدة القرار: رفض H_0 إذا كانت قيمة P لـ Jarque-Bera أقل من المستوى العام (0.05) خلاف ذلك، لا نرفض H_0 (Ayano، 2016، ص51)، فإذا تم توزيع الطبيعي للأخطاء بشكل طبيعي، يجب أن يكون الرسم البياني على شكل جرس وأن إحصاء Jarque-Bera لن يكون كبيراً، وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل شاشة اختبار الوضع الطبيعي يجب أن تكون أكبر من (0.05) لدعم فرضية الخلو وبأن التوزيع الطبيعي عند مستوى

دلالة (5%) (Saje، 2015، ص58)، والشكل التالي يوضح التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الأول بعد استبعاد حجم الأصول:

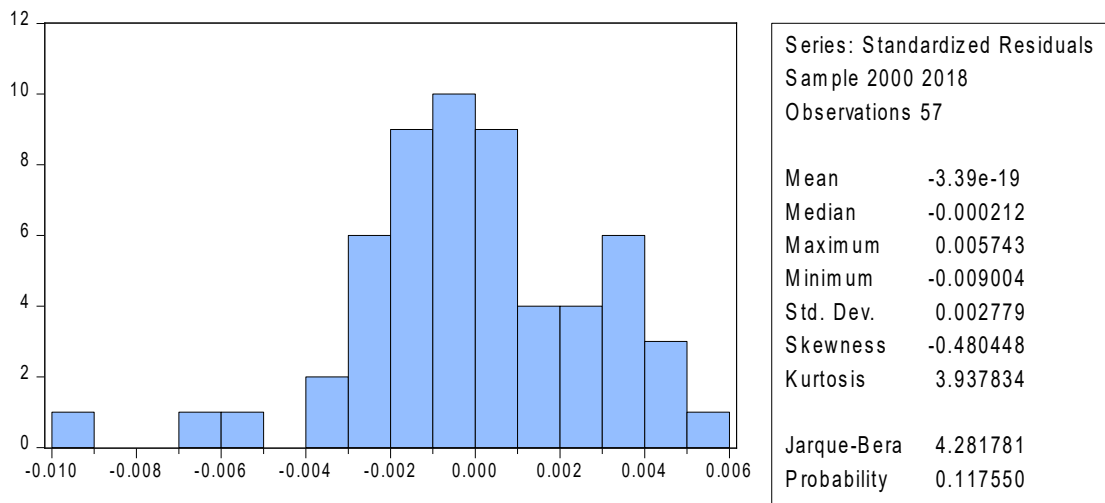
الشكل رقم (2) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الأول بعد استبعاد حجم الأصول:



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

نلاحظ من الشكل رقم (2) أن الرسم البياني هو على شكل جرس وأن اختبار Jarque-Bera يساوي (4.625479) وقيمة الاحتمالية (0.098990) وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل شكل اختبار الوضع الطبيعي هي أكبر من (0.05)، وخلصت إلى أنه لا يوجد مشكلة طبيعية على النموذج الأول، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، أما فيما يتعلق بنموذج الدراسة الثاني فيمكن بيان ذلك من خلال الشكل رقم (3) وذلك كما يلي:

الشكل رقم (3) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الثاني في ظل حجم الاصول:



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

نلاحظ من الشكل رقم (3) أن الرسم البياني هو على شكل جرس وأن اختبار Jarque-Bera يساوي (4.281781) وقيمة الاحتمالية (0.117550) وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل شكل اختبار الوضع الطبيعي هي أكبر من (0.05)، وخلصت إلى أنه لا يوجد مشكلة طبيعية على النموذج الثاني، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

7.3 اختبار الفرضيات

تتكون عينة الدراسة من ثلاثة مصارف تجارية ليبية، وهي مصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف التجاري الوطني، وقد تم جمع البيانات الخاصة بالمصارف الليبية للفترة من (2000-2018)، وذلك من خلال البيانات المالية، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر من البيانات المتسلسلة زمنياً وذات الطابع الطولي (Panel Data)، وبعد أن تم وصف متغيرات الدراسة، والتأكد من سلامة البيانات للتحليل الإحصائي، يتم الآن اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها، وعليه كانت النتائج على النحو التالي:

1.7.3 الفرضية الرئيسية الأولى

1- H_{01} : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية نسبة القدرة على جذب الودائع ونسبة درجة السيولة، على معدل العائد على الأصول بعد استبعاد حجم المصرف".
ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول رقم (8):

الجدول رقم (8) أثر نسبة جذب الودائع ونسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية بعد استبعاد حجم المصرف

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B	البيان	
0.0426	-2.077044	0.006708	-0.013933	نسبة جذب الودائع	معدل العائد على الأصول
0.2339	1.203919	0.002326	0.002800	نسبة درجة السيولة	
0.0258	2.291897	0.006101	0.013984	ثابت الانحدار C	
0.230473					معامل التحديد R ²
0.201971					معامل التصحيح AdjR ²
8.086466					قيمة F المحسوبة
0.000847					Sig. F*
1.036257					D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)
المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

ومن خلال جدول رقم (8) يمكن ملاحظة الآتي:

H0₁₁: الفرضية الفرعية الأولى :

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة جذب الودائع على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر نسبة جذب الودائع على معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta(-0.0139330)$ وبالتالي فهو يشير إلى أثر نسبة جذب الودائع، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-2.077044) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.0426$) وهي أقل من 0.05، عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة جذب الودائع على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية".

H0₁₂: الفرضية الفرعية الثانية :

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر نسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية هو أثر غير دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta(0.002800)$ وبالتالي فهو يشير إلى أثر نسبة درجة السيولة، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.203919) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.2339$) وهي أكبر من 0.05.

عليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية و التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية".

2.7.3 الفرضية الرئيسية الثانية

H0₂:"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية نسبة القدرة على جذب الودائع ونسبة درجة السيولة، على معدل العائد على الأصول في ظل حجم المصرف".

ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول رقم (9):

الجدول رقم (9) أثر نسبة جذب الودائع ونسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية بعد إضافة حجم

المصرف

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
0.0387	-2.120052	0.006706	-0.014217	نسبة جذب الودائع	معدل العائد على الأصول
0.7194	0.361239	0.002858	0.001033	نسبة درجة السيولة	
0.2936	-1.060747	0.001224	-0.001298	حجم المصرف	
0.0576	1.940680	0.014240	0.027636	ثابت الانحدار C	
0.246470					معامل التحديد R ²
0.203817					معامل التصحيح AdjR ²
5.778536					قيمة F المحسوبة
0.001705					Sig. F*
1.045630					D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

ومن خلال جدول رقم (9) يمكن ملاحظة الآتي:

H0₂₁: الفرضية الفرعية الأولى :

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة جذب الودائع على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية في ظل حجم المصرف".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر نسبة جذب الودائع على معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية هو أثر دال إحصائياً بعد إدخال حجم المصرف كمتغير ضابط، حيث بلغ معامل الانحدار $\beta(-0.0142170)$ وبالتالي فهو يشير إلى أثر نسبة جذب الودائع، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-2.120052) وبمستوى دلالة (sig=0.0387) وهي اقل من 0.05، عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة جذب الودائع على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية في ظل حجم المصرف".

H0₂₂: الفرضية الفرعية الثانية :

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر نسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية هو أثر غير دال إحصائياً بعد إدخال حجم المصرف كمتغير ضابط، حيث بلغ معامل الانحدار $\beta(0.001033)$ وبالتالي فهو يشير إلى أثر نسبة درجة السيولة، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (0.361239) وبمستوى دلالة (sig=0.07194) وهي أكبر من 0.05، عليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية و التي

تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية".
التفسير الاقتصادي للدراسة:

سيتم تقييم النتائج من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية من خلال الجدول رقم (9) نستنتج ما يلي:
- بالنسبة للإشارة السالبة بين القدرة على جذب المدخرات ومعدل العائد على الأصول فهي غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وهذا ما يتطابق مع دراسة (Hoffmann, 2011) حيث انه كل زيادة في نسبة القدرة على جذب المدخرات بوحدة واحدة تؤدي الي انخفاض في معدل العائد على الأصول بمقدار (-0.014217).
- بالنسبة للإشارة الموجبة بين سيولة المصرف ومعدل العائد على الأصول فهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وهذا ما يتطابق مع دراسة (Ana et al, 2011) حيث انه كل زيادة في نسبة القدرة على جذب المدخرات بوحدة واحدة تؤدي إلي ارتفاع في معدل العائد على الأصول بمقدار (0.001033)، وهو ما يثبت صحة الفرضية.
- بالنسبة لحجم المصرف فقد كانت إشارته موجبة ومعدل العائد على الأصول فهي تتعارض مع النظرية الاقتصادية، وهذا ما يتطابق مع دراسة (Deger and Adem, 2011) حيث انه كل زيادة في حجم المصرف بوحدة واحدة تؤدي إلي انخفاض في معدل العائد على الأصول بمقدار (-0.001298)، وهو ما يثبت صحة الفرضية.

1.8 نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات كفاءة الأداء المالي المفسرة لقياس الأرباح للمصارف التجارية بدراسة العلاقة بين (نسبة القدرة على جذب الودائع، نسبة سيولة المصرف، حجم المصرف) على كفاءة الأرباح ممثلة (معدل العائد على الأصول)، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر تغير (نسبة القدرة على جذب الودائع، نسبة سيولة المصرف، حجم المصرف) على الربحية المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها ما يلي:

1-توصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ جميع المتغيرات المستقلة لديها قوة ارتباط منخفضة، مما يعني عدم وجود أي ارتباط متعدد.

2-حققت محددات كفاءة الأداء المالي المفسرة لقياس الأرباح للمصارف التجارية بدراسة العلاقة بين (نسبة القدرة على جذب الودائع، نسبة سيولة المصرف، حجم المصرف) مجتمعة للفرضية الأولى والثانية تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية على كفاءة الأرباح ممثلة (معدل العائد على الأصول).وعليه تم رفض الفرضية العدمية للنموذج الرئيسي الأول والثاني وقبول الفرضية البديلة الأولى التي تنص على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية نسبة القدرة على جذب الودائع ونسبة درجة السيولة، على معدل العائد على الأصول بعد استبعاد حجم المصرف.

وقبول الفرضية البديلة الثانية التي تنص على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية نسبة القدرة على جذب الودائع ونسبة درجة السيولة، على معدل العائد على الأصول في ظل حجم المصرف

3- بخصوص الفرضيات الفرعية تم التوصل إلى نتائج مفادها:

أ- تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة جذب الودائع على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية".

ب- تم قبول الفرضية العدمية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية

ج- تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة جذب الودائع على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية.

د- تم قبول الفرضية العدمية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة درجة السيولة على معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية التجارية

1.9 التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

1- من خلال تحليل الارتباط تبين إن نسبة درجة السيولة لم يحقق علاقة موجبة مع العائد على الأصول للمصرف، وبالتالي نوصي بزيادة الاهتمام بهذا الوعاء من حيث التركيز على إدارته بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، وإعادة هيكلة وتنظيم هذا الوعاء بشكل يجعله يساهم بشكل مهم وإيجابي في الأداء العام للمصرف، بحيث يحقق معدلات أداء أعلى تساهم في التأثير الإيجابي على الأداء العام للمصرف.

2- من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة تبين أن النموذج يفسر الأداء العام للمصرف كان ضعيفاً حتى بعد تحسين النموذج بضم متغير حجم المصرف، الأمر الذي يوضح عدم أهمية تأثير حجم المصرف في تفسير معدل العائد على الأصول، وبالتالي البحث عن حلول أكثر فاعلية في إدارة الأموال بكفاءة أعلى، ولهذا توصي الدراسة باستثمار جزء من الفوائض المالية في منتجات متنوعة عن طريق تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية وتقديم أنشطة تمويلية جديدة إضافية مبنية على دراسات الجدوى الاقتصادية، بحيث يصبح لها الأثر القوي على الأداء العام لكي نضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في المدى الطويل.

4- على المشرعين و متخذي القرار العمل على نص قوانين تسمح بتعدد الاستثمارات بشكل قد يساهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة، تساهم في زيادة قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماته في المدى الطويل.

1.10 المراجع

- 1- هناوي، وائل، عبدالرزاق قاسم- تحليل المحددات الداخلية لربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الأزمة دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، الجامعة الأردنية، المجلد 39 العدد 32.
 - 2- أوصير، الويزة (2018). إستراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها، دراسة مقارنة بين بنك سوسيتي جنرال الجزائر والبنك الوطني الجزائري، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 15، الجزائر.
 - 3- فريحات، راكان (2019). أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الاردنية. رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الاردن.
 - 4- أبوزيد، محمد (2009). التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
 - 5- الشواورة، فيصل (2013). مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوي علمي التمويل والاستثمار والتخطيط والتحليل المالي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
 - 6- العكاشي، عبد الباسط (2015). أثر المخاطر التشغيلية على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
 - 7- كراجة، عبدالحليم، وآخرون (2006). الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات، ط 2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ADEUSI,S & KOLAPO,F & ALUKO,A. (2014): Determinants of commercial Bank Profitability, *International journal of economics and Management*, Vol.2(12). 1-17.
- ALLY,Z. (2014): Determinants of Bank Profitability in a Developing Economy : Empirical Evidence from Tanzania, *European journal of Business and Management*, Vol.6(31). 363-375.
- ANA, K & BLANKA, S& ROBERTOME. (2011): Determinants of Bank Profitability in Groatia, *Groatian operational research review*, Vol.2. 168-182.
- Chirwa, E. W. (2003): Determinants of Commercial Bank Profitability, In Malawi: A co-Integration Approach" *Applied Financial Economics*, Vol. (13). 565-571.
- DEGER, A & ADEM, A. (2011): Bank – Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey, *Business and Economic research journal*، Vol.2.(2) 139-152.
- Guyen, S. and Y. Onur. (2009): Determinants Profitability, In Turkish Banking Sectos : A co- Integration research journal of *Financ Economics*, Vol. (28). 207-214.
- HOFFMANN.P. (2011): Bank – Specific and Macroeconomic Determinants of The Bank Profitability of the US banking Industry , *International journal of Business and Economic and social science* , Vol.2.(22) 255-269.
- RAHMAN.M & HAMID .M & KHAN .A. (2015): Determinants of Banks, Profitability: Empirical Evidence from Bangladesh, *International journal of Business and management* , Vol.10.(8) 135-150.
- Molyneux, P and J. Thorton. (1992): Determinants of European Bank Profitability, *A Note" journal of Banking and Finance*,, Vol. (16). 1173-1178.

- Naceur, S. B.. (2001): Determinants of The Tunisian Bank Profitability,Panel Evidence"
University Libre de Tunis Working Papers.
- Sehirsh Gul, Faiza Irshad and Kalid Zaman. (2011): "Factors Affecting Bank Profitability in
Pakistan", *The Romanian Economic journal*, Vol. (39). 61-87.